Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

البيئة الاقليمية الرقمية في الجزائر : قراءة في نتائج لقاء الحكومة – الولاة

The Regional Digital Environment in Algeria: A Reading of the Results of the Government-Walis Meeting

نواري رشيد NOUARI RACHID
جامعة زيان عاشور الجلفة Zian Ashour University, Djelfa
البريد الالكتروني : nouarirachid84@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020-10-21 تاريخ القبول : 2021-07-12

ملخص:

يكتسي موضوع تحديث الادارة المحلية من خلال تحسين الخدمات العمومية المقدمة وعلاقته بتكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال التوجه نحو البيئة الاقليمية الرقمية أهمية بالغة تكمن في طبيعة العلاقة بين الإدارة والمواطن، فكثيرا ما شكلت علاقة الإدارة بالمواطن محور نقاش كبير لدى الأدبيات السياسية والإدارية، واعتبارا للتطور الهائل الحاصل في تكنولوجيات الإعلام والاتصال فإن هاته العلاقة عرفت مسارات جديدة تطورات جديدة متأثرة ببعضها البعض بما يتطلب التحول من النمط القديم للادارة المحلية الى نمط حديث يتماشى وهاته التطورات الحاصلة في تكنولوجيات الاعلام والاتصال .

وعليه تبرز أهمية الموضوع أكثر في محاولة استقراء طبيعة التحولات الحاصلة بين الإدارة العمومية على المستوى المحلي باعتبارها مقدم للخدمة العمومية والمواطن ، من خلال تتبع أهم التطورات والانجازات الحاصلة في مجال التحول الرقمي للجماعات المحلية.

كلمات مفتاحية:

الحكومة الالكترونية ، البيئة الإقليمية الرقمية ، البلدية الالكترونية

Abstract

The issue of modernizing the local administration by improving the public services provided and its relationship to the information and communication technology through the orientation towards the digital regional environment is of the utmost importance which lies in the nature of the relationship between the administration and the citizen. With regard to information and communication technologies, this relationship has defined new paths, new developments that are influenced by each other, which requires a shift from the old pattern of local administration to a modern one in line with these developments in information and communication technologies .

Keywords: The electronic government ,the regional digital environment, the electronic municipality

1. مقدمة:

ان المجتمع اليوم يختلف تماما عن المجتمع الذي كنا نعيش فيه في القرن العشرين مختلف في نوعية المنتج والمستهلك وطبيعة العلاقات التي تسود في المجتمع ، مجتمع يبحث فيه المستهلك عن السلع في أي مكان وفي أي وقت مجتمع تتحكم فيه شبكة المعلومات (الانترنت) بدلا من المؤسسات التقلدية وبطاقات الائتمان الالكترونية بدلا من النقد والانسان الالي بدلا من العامل ....الخ حتى صار العالم قرية كونية صغيرة بلا حواجز او حدود .

وسبب هاته التغيرات الهائلة كان لابد للاجهزة الحكومية ان تتغير في انظمتها وبنيتها ووظائفها واصبح من اهم ملامحها السرعة والدقة في انجاز العمل من خلال استخدام تكنولوجيات الاتصال الحديثة حتى صار بامكان المواطنين ان يحصلوا على الخدمات الحكومية من بيوتهم مع توفير الوقت والمجهود

على غرار باقي الدول توجهت الجزائر نحو الدخول في عصر المعلومات ومواكبة التطورات الحاصلة لترقية وظائف المؤسسات الحكومية ومنظمات الخدمة العامة التي تبنت إحداث سلسلة من تغيرات على وظائفها التقليدية في ظل التحول نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات ضمن أنشطتها الخدماتية بغية التجسيد الفعلي للتحول نحو مفهوم الإدارة الإلكترونية ، ومن ثم الخدمات العامة الإلكترونية بحثا عن سبل لترشيد وتحديث الخدمات العمومية في الادارات العمومية لاسيما على مستوى الادارة المحلية.

ويرتبط الارتقاء بمستوى تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال كمطلب أساسي وهام في كل إستراتيجية إلكترونية لأي دولة بضرورة وجود سياسة وطنية ثم التحكم بالتكنولوجيا وادارتها، وبالنسبة للجزائر كان هناك توجه نحو بناء قدرات محلية في مجال التكنولوجيا الحديثة، وهوما يبرر ضرورة وجود سياسة وطنية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وتوظيف هذه السياسة لكي تكون قادرة على منح حلولا مدروسة ومخططة وشاملة لمختلف الميادين وتحمل رؤى مستقبلية وإستراتيجية بعيدة المدى.

الاشكالية:

يعد قطاع الادارة المحلية من بين القطاعات التي سايرت هذا النهج المتمثل في عصرنة هذه الخدمات والانتقال من الادارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، وفق ما أقرته وثيقة مشروع الجزائر الإلكترونية، ونظرا لأهمية الموضوع تم طرحه ومناقشته في لقاء الحكومة والولاة في **29-28** نوفمبر **2018** من خلال تخصيص ورشة كاملة للموضوع تحت عنوان(من أجل بيئة اقليمية رقمية معاصرة وميسرة)

ومن هذا المنطلق يمكن بلورة هذه الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي أهم تحديات تحول الجزائر لتطبيق الحكومة الالكترونية وفق المعايير والمقاييس الدولية والتحول نحو بيئة اقليمية رقمية معاصرة ، وإلى أي مدى ساهم مشروع الجزائر الإلكترونية في تطوير وتحديث الادارة المحلية في الجزائروماهي افاق ذلك وفق ماخلصت اليه نتائج الورشة المخصصة خلال لقاء الحكومة - الولاة ؟

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة لمعرفة التطورات الحاصلة لتبني و التحول نحو نظام الحكومة الالكترونية وعصرنة الإدارة الجزائرية وخاصة على مستوى المحلي والاقليمي (الإدارة المحلية) ، من منظور ووفق ماتناوله لقاء الحكومة – الولاة باعتباره موعدا تشاوري مركزي-محلي بإمتياز ، تقديم شروحات مفصلة عن هذا التوجه ، التطرق الى المجهودات المبذولة من طرف الدولة في هذا المجال .

منهج الدراسة:

كل هاته التساؤلات سنحاول الإجابة عنها من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره يقوم بدراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة الظاهرة ويعتمد علي جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها واستخلاص دلالاتها ونتائجها، بالاعتماد علي مجموعة من الأدوات في جمع المادة العلمية سواء عن طريق الكتب ذات الصلة أو المقالات العلمية بهذا الخصوص.

2. مفهوم الحكومة الالكترونية:

تعرف الحكومة الالكترونية على انها " استعمال الحكومة للتقنية ، خصوصا الانترنت وتطبيقاتها لتحسين سرعة الوصول الى المعلومة وتسليم المعلومات الحكومية والخدمات الى المواطنين ، الشركاء التجاريين ، مستخدمين ، اجهزة اوكيانات حكومية اخرى ، ومن خلال هذه التقنية يمكن المساعدة على بناء علاقات افضل بين الحكومة والجمهور بجعل التفاعل بين المواطنين متناسقا وسهلا واكثر كفاءة" (1)

كما عرفها الهوش ابوبكر محمود بانها عملية تغيير وتحويل العلاقات من المؤسسات والمواطنين من خلال تكنولوجيا المعلومات، من الشفافية وتحجيم الفساد بهدف تقديم الافضل للمواطنين وتمكينهم من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيدا وتعظيم العائد وتخفيض النفقات. (2)

كما توجد عدة تعاريف للحكومة الالكترونية من أكثر من جهة دولية ففي عام 2002 عرفت الامم المتحدة الحكومة الالكترونية بأنها " استخدام الانترنت والشبكة العالمية العريضة لتقديم معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين " (3)

2.2 أهداف الحكومة الالكترونية :

يمكن تلخيص الأهداف المرجوة من التوجه الى تبني نظام الحكومة الالكترونية فيما يلي: (4)

- إجراء التعاملات بين الجهات الحكومية ومؤسسات الأعمال والمواطنين لكترونيا بواسطة إستخدام شبكة الانترنت.
- اجراء المعاملات بين الجهات الحكومية في ذاتها الكترونيا بواسطة استخدام شبكات الاتصال.
- تحقيق التفاعل بين مؤسسات الحكومة والمواطن الكترونيا.
- إدارة المخزون ومختلف الأنظمة الكترونيا .
- اتاحة المعلومات عن الخدمات الحكومية على شبكة الانترنت
- التميز ورفع مستوى الكفاءة في تقديم الخدمات الحكومية .
- تخفيض تكلفة أداء الخدمة الحكومية وتقليص الانفاق الحكومي
- توفير اللامركزية في تقديم الخدمات الحكومية .
- تهيئة الجهاز الحكومي للاندماج في النظام العالمي .

2.2- محتويات التحول الى الحكومة الالكترونية :

بيان المحتوى العام للحكومة الالكترونية يظهر جليت من خلال الدخول على أي موقع لاحدى الحكومات التي أعلنت انتهائها من بناء مشروعها الخاص بالحكومة الالكترونية من خلال بوابات التي توصل الزائر أو المستخدم الى الجهاز الحكومي الذي يرغب في التعامل معه أو الاستفادة من خدماته بتوافر وسائل الدفع اللازمة ، غير أنه مهما كان الشكل أو المضمون فلا بد من توافر ثلاث محاور رئيسية للتحول الناجح وتبني هذا التحول الرقمي على النحو التالي : (5)

- المحور الأول (محتوى معلوماتي):
تتكامل فيه كافة المعلومات الكافية للمستخدم وللاجهزة الحكومية الأخرى المرتبطة بما فيها الإدارة المحلية أو الإقليمية .

- المحور الثاني (محتوى خدماتي) :
يتيح تقديم كافة الخدمات الحكومية التقليدية بأسلوب تقني بداء بالمستوى القاعدي المتمثل في الإدارة المحلية.

- المحور الثالث (محتوى اتصال) :
يعمل على ربط أجهزة الحكومة المختلفة ببعضها بعض ، ثم اتاحة المجال لربطها الدائم بالمواطن وقطاع الاعمال عبر تقنيات الاتصال ونظم المعلومات .

تجدر الإشارةالى ان ما سبق ذكره لا يكاد يخلو من بعض الرهانات نتيجة بروز بعض المعوقات أو الكوابح والمثبطات التي يجب التعامل معها بكل احترافية في سبيل تحول ناجح نحو عصرنة الإدارة المحلية ورقمنتها على النحو التالي :

- معوقات إدارية :
تتمثل في مقاومة التغيير وغموض الفهم سواء من المنفذين او المستفيدين ، وغياب التخطيط الشمولي والإدارة السياسية الجادة خاصة في حال عدم إيلاء عناية خاصة لهذا التحول و اسناده الى جهة معينة ومحددة تتولي هاته المهمة .

- معوقات فنية :
تتمثل في عدم وجود البنية التحتية اللازمة مما يشكل عبئ مالي إضافي خاصة في ظل الضعف المالي والعجز لموازنات بعض الدول ، ضعف القدرة الفنية والتقنية لدى الكوارد البشرية ، مع بروز إشكالات أخرى ترتبط بتأمين وحماية نظم المعلومات خاصة من التجسس والقرصنة .

- معوقات قانونية :
تتعلق بجملة المعوقات القانونية والتشريعية بغياب البيئة القانونية اللازمة المحفزة لتطبيق الحكومة الالكترونية التي تحتاج الى ثورة واسعة في التشريعات التقليدية سواء في القانون الجزائي – المدني-... الخ

3. التحول نحو البئية الاقليمية الرقمية في الجزائر:

أولت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية أهمية خاصة لعصرنة المرفق العمومي بإشراك جماعاتها الإقليمية في مسار التحول نحو الرقمنة الكلية من خلال إطلاق مشروع واسع في العصرنة تناول المجالات التالية : رقمنة الحالة المدنية، عصرنة و تأمين كل الوثائق، البلدية الالكترونية-**E commune**، الشباك الالكتروني و نظم المعلومات لتسيير ودعم اتخاذ القرار.

هذا المشروع الضخم ، إذا يمثل ويحمل في طياته فرصة حقيقية لوضع نظام إيكولوجي رقمي للجماعات المحلية لصالح خدمة عمومية حديثة ومبسطة ، الا أنه لا يخلوا من رهانات و قيود وكوابح قد تقوم بكبح هذا التحول الرقمي.

من هذا المنطلق كان الهدف هوضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين وأن تكون متاحة للجميع، ومن خلال هذا أخذت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على عاتقها عملية تقنيين الخدمات الإلكترونية بإطلاق ورشة كبرى لعصرنة الإدارة المركزية والجماعات المحلية، ولقد ساهم هذا التحول في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن من خلال :

-تقليل الضغوط على مستوى الشبابيك وتقليص آجال لانتظار.

-تسهيل معاملات الأفراد وإعادة هيكلة الإجراءات نحوالتبسيط والتسهيل.

-تقليل التراكم الورقي بإحلال الوثائق الإلكترونية بديلا عن الوثائق الورقية.

1.3 - البلدية الإلكترونية:

تهدف الى رقمنة مصلحة الحالة المدنية وإ نشاء تطبيق على الويب يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالمواطن الجزائري من عقود ووثائق الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة موجودة على أجهزة رئيسية وحفظها ليتم استرجاعها لاحقا سواء بهدف الحصول على معلومات دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية أومن أجل تمكين ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ إلكترونية على شبكة الإنترنت لوثائق وعقود الحالة المدنية الخاصة بالمواطن ليتمكن من حفظها أوطباعتها، حيث انطلقت عملية تجريبية على مستوى بلديتي حسين داي وباب الواد بالجزائر العاصمة قبل تعميمها على كامل التراب الوطني.

و لهذا الغرض، تهدف السلطات المركزية أن البلدية المستقبلية سترتكز على مبدأ صفر ورقة الذي سيحارب البيروقراطية من خلال تقديم تسهيلات للمواطنين بعد تكبد عناء التنقل.

ولزاما لهذا التحول الرقمي كان لزاما على المشرع الجزائري مواكبة هذا التحول حيث صدرت بعض القوانين اخذت في طياتها مفاهيم حديثة في الادارة الالكترونية غير مسبوقة ومألوفة في الإدارة التقليدية ، ناخذ من بينها مايلي على سبيل المثال لا الحصر :

2.3 - الاثبات الالكتروني:

بصدور القانون **10-05** المؤرخ في 20 جوان 2005 المعدل والمتمم للأمر رقم 75 – 58 المتضمن القانون المدني في الجزائر انتقل المشرع الجزائري من النظام الورقي في الاثبات الى النظام الالكتروني حيث اصبح للكتابة في الشكل الالكتروني مكانا ضمن قواعد الاثبات في القانون المدني طبقا لنص المادة **323** مكرر " ينتج الاثبات بالكتابة من التسلسل لحروف او اوصاف او ارقام لو اية علامات او رموز ذات معنى مفهوم ، مهما كانت الوسيلة التي تتضمنها وكذا طرق ارسالها " وذلك من اجل اضفاء الحجية على المحررات الالكترونية " (5)

3.3 - التوقيع الالكتروني:

يعرف بموجب المادة **3** من المرسوم التنفيذي-**07** " **162** المؤرخ في 30 ماي 2007 "هو اسلوب عمل يستجيب للشروط المحددة في المادتين **323** مكرر و **323** مكرر**1** " .

كما ان القانون الجزائري يميز بين التوقيع الالكتروني والتوقيع الالكتروني المؤمن الذي يعقد توقيع الكتروني يفي بالمتطلبات التالية:

- يكون خاصا بالموقع
- يتم بوسائل يمكن ان يحتفظ بها الموقع تحت مراقبته الحضرية

- يضمن مع الفعل المرتبط به صلة ببحث يكون كل تعديل لاحق للفعل قابلا للكشف عنه. 5

4.3 التوثيق الالكتروني (التصديق الالكتروني) :

الموثق الالكتروني هو طرف ثالث محايد يتمثل في افراد او شركات تقوم بدور الوسيط بين المتعاملين في التعاملات الالكترونية وتحديد اهليتهم القانونية في التعامل والتحقق من مضمون هذا التعامل وسلامته وكذلك جديته وبعده عن الغش والاحتيال.

والطبيعة القانونية لنشاط مقدمي خدمات التوثيق او التصديق الالكتروني فبموجب المرسوم التنفيذي **162-07** المؤرخ في 30 ماي 2007 ان ممارسة نشاط التصديق الالكتروني يتطلب الحصول على ترخيص تمنحه سلطة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وهذا الترخيص يكون مرفق بدفتر الشروط يحدد حقوق وواجبات مؤدي الخدمات والمستعمل

اما عن الاشخاص الذين يجوز لهم قانونا ممارسة هذا النشاط يجب ان تتوفر فيهم نفس الشروط لممارس نشاط تقديم الانترنت

في الجزائر مثل ماتناوله القانون رقم 15 - 04 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتضمن تحديد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين. 6

4- البيئة الاقليمية الرقمية في لقاء الحكومة – الولاة

ان لقاء الحكومة- الولاة هو عبارة عن اجتماع كامل الطاقم الحكومي مع الولاة كتقليد سنوي تم ارساءه ابتداءا من سنة **2002** ويعتبر كموعد تشاوري مركزي - محلي بامتياز في خدمة القضايا التي تعنى بها الجماعات المحلية و كان اخر اجتماع للحكومة بالولاة انعقد في **28** و **29** نوفمبر**2018** .

تناول هذا الاجتماع الذي انعقد تحت شعار (حكامة غير ممركزة من اجل جماعة اقليمية حصينة مبدعة مبادرة) حيث قسم اشغال هذا اللقاء على شكل ورشات تناولت مايلي : (7)

الورشة الاولى : اللامركزية الخيار الاوحد للعمل العمومي

الورشة الثانية : الجودة والاستدامة : تحديات المرافق العمومية الجوارية

الورشة الثالثة : جاذبية الاقليم : رهان مقاولاتية الجماعات الاقليمية

الورشة الرابعة : من اجل بيئة اقليمية رقمية عصرية وميسرة

الورشة الخامسة : المبادرة والمشاركة من اجل اقتصاد محلي ناشئ

حيث تناولت الورشة الرابعة موضوع البيئة الإقليمية الرقمية العصرية والميسرة، الذي يندرج ضمن سياق عصرنة الإدارة الإقليمية الرامية إلى تكريس مفهوم الحكامة الإلكترونية، بهدف تحقيق إدارة شفافة و عصرية ترتكز على تقديم خدمة عمومية ذات نوعية، متحررة من كل القيود البيروقراطية، لتعرف الإدارة العمومية تحولا جذريا مع صدور النصوص التشريعية والتنظيمية المحفزة لعصرنتها، كما عرفت تعبئة جميع الموارد البشرية و المادية بفضل تجنيد آلاف الأطر العاملة في شتى الإختصاصات وتدعيم الجماعات الإقليمية والإدارة المركزية دعما شمل أيضا تحديث التجهيزات وطرق العمل الإداري:

- رقمنة وثائق الحالة المدنية،

- المعالجة المعلوماتية لوثائق مصالح الحالة المدنية على مستوى جميع البلديات،

- ربط الإدارة المركزية بالولايات،الولايات المنتدبة، الدوائر و البلديات وصولا إلى ملحقاتها الإدارية بالألياف البصرية،

- تبسيط الإجراءات و تخفيف الملفات الإدارية،

- عصرنة و تأمين وثائق الهوية والتنقل.

- التأسيس للحكامة الإلكترونية إنطلاقا من إنشاء الرقم التعريفي الوطني **NIN**

كل هذه الخطوات كانت في أصل البيئة الإقليمية الرقمية، و رسمت خارطة طريق إدارة إقليمية مستقبلية، تسمح للمواطن من الإستفادة من خدمة عمومية ذات جودة،شفافة، و ذات مصداقية بفضل هذه المقاربة سيكون للإدارة العمومية التفرغ لمهامها الأساسية الخاصة بالمرفق العام توفيرا للجهد والوقت في تقديم الخدمات العمومية الإدارية.

تيمنا بهذا المسعى وانخراطا ضمن توجهاته، كانت مناقشات الورشة من إطارات الدولة و منتخبيها وخبرائها وتمثيليات المجتمع المدني والمنظمات المهنية مستفيضة وثرية بحيث سمحت للتوصل إلى العديد من التوصيات على النحو التالي :(8)

- جعل الرقمنة الدافع الرئيسي لعصرنة الخدمة العمومية، وإرفاقها بمنظومة ناجعة لتخفيف الإجراءات و تبسيطها .

- وضع آلية تثمن الأفكار والمشاريع المبدعة قصد تعميمها على كل الجماعات الإقليمية لضمان خدمات عمومية مساوية وذات نوعية.

-التسريع في عملية تعميم إستعمال رقم التعريف الوطني NIN

-الحث على تبني رقم تعريفي وطني موحد للأشخاص المعنوية، ووضع آلية تنسيق بين القطاعات المعنية لتعميم استعماله فيالقطاع الإقتصادي

- تسريع في الربط بين قواعد البيانات والنظم المعلوماتية ضمن استراتيجية منسجمة تعهد إلى هيئة مؤهلة

-وضع إطار قانوني ينظم إجراءات الدعم التقني في مجال الرقمنة ووضع أسس التنسيق المشترك بين القطاعات

- وضع الآليات المؤسساتية والوظيفية الكفيلة بالإرتقاء بالخدمات العمومية المبتكرة على المستوى المحلي متفتحة على بيئتها.

-التعجيل بتعميم إنتشار البنى التحتية الرقمية وتنميتها بطريقة متجانسة على مستوى الإقليم، و هذا من أجل الاستغلال الأمثل والفعال لمختلف المعطيات التي توفرها قواعد البيانات، مع مراعاة ترشيد وتحفيز مردوديتها.

-إستغلال الفرص التي تتيحها الرقمنة لتعزيز تنفيذ السياسة الإجتماعية بوضع بوابة رقمية ضمن هذا الفضاء للتكفل باحتياجات مختلف الفئات لاسيما منها تلك الهشة من المجتمع.

- تسريع تطوير الخدمات العمومية عبر الأنترنت بتقديم خدمات بسيطة، لحظية ومثلى يمكن الوصول إليها عبر الوسائط الذكية.

- ضرورة عصرنة تسيير المصالح القطاعية التي لا تزال تستقطب كم هائل من المرتفقين مثل منظومة الضرائب، مسح الأراضي، الحفظ العقاري، وذلك لتخفيف الضغط والتحكم الأحسن.

- تطوير التطبيقات المتعلقة بتسيير الأملاك العمومية(أملاك الدولة، أملاك الولاية والبلدية)من أجل تحسين وضعيتها وتثمينها وصيانتها وحمايتها و التحكم فيها.

- تطوير خدمات رقمية تفاعلية لفائدة الساكنة لاسيما تلك المتعلقة بمختلف المخاطر المحدقة بها،(كحوادث المرور الأحوال الجوية الفيضانات الحرائق الآفات الأوبئة ومختلف المخاطر.)

- التسريع بتطوير نظم الدفع الإلكتروني للسماح بإجراء المعاملات المالية والجبائية والتجارية بوسائط رقمية.

- التسريع في عصرنة المؤسسات المالية وربطها ببنية رقمية مشتركة.

- حث المؤسسات المالية والجبائية على التسريع في تنويع خدماتها الإلكترونية باتجاه الساكنة من خلال مخطط زمني ووضع آلية حكومية لمتابعة تطبيق هذا المخطط.

- وضع أرضية حكومية رقمية مدمجة لتسيير صفقات المتعاملين العموميين وتفويضات المرفق العام .

- وضع مخطط توجيهي حكومي شامل للرقمنة بالاستعانة بمختصين في هذا المجال .

- التحفيز على مماثلة الوسائل المسخرة لاستقبال قواعد البيانات الرقمية الحكومية وفقا للمقاييس العالمية المعمول بها.

- التعجيل بتفعيل التوقيع الإلكتروني والشهادة الإلكترونية وفتح المجال أمام الخدمات عن بعد في أقرب الآجال .

5. خاتمة:

على ضوء التطورات العالمية الحاصلة و انتقال العالم إلى مرحلة جديدة من التحولات و العلاقات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية..الخ و التي يفرضها عصر العولمة لم يعد بإمكان الحكومات أن تعمل في إطار ضيق بحيث أصبح لزاما عليها مواكبة هذه التغيرات الحاصلة الأمر الذي يتطلب التزود بمختلف نتائج ثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لتدارك الفجوة الرقمية الحاصلة.

فعلى الرغم من التطور الذي يشهده العالم اليوم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلا أن مسايرة هذا التطور ليس بالأمر اليسير بالنسبة لمعظم الحكومات خاصة في البلدان النامية بسبب سرعة تطور هذه التقنيات من جهة و قلة مواردها و إمكانياتها من جهة أخرى.

لذا وجب على الجزائر الجد و الإسراع في إيجاد حلول للمعوقات والحد من نقائص مشروع الحكومة الالكترونية بالجزائر المعلن سنة 2013 و الذي يعتبر من المشاريع الكبرى الذي راهنت عليه الحكومة من خلال إحلال نظام الكتروني شامل في البلاد والعمل على تعميم استخدام الانترنت و ترقية البحث و التطور التكنولوجي مما يسمح بدمج نظم المعلومات و تقنيات الاتصال في قطاع البريد و الاتصالات و البنوك وقطاع التعليم و التكوين و غيره .

إن تجسيد ما جاء في التوصيات االتي خرج بها لقاء الحكومة-الولاة المنعقد بتاريخ **29-28** نوفمبر **2018** لا يتأتى إلا من خلال مراعاة بعض النقاط التي يمكنها ان تكون بمثابة كوابح او عوائق لتحقيق الاهداف المسطرة للحكومة الالكترونية في الجزائر:

- ارتباط الإدارة العامة بالتطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال أفرز ما يسمى بالحكومة الإلكترونية والتي هي ضرورة مفروضة على كل الحكومات لمسايرة التقدم البشري في ميدان الإدارة وتحسين مستوى الخدمة العمومية وعدم تجسيد مشروع الحكومة في الآجال المحددة له هو راجع إلى عدم التحكم في آليات التنفيذ مما أدى إلى فشل السياسة العامة في هذا المجال.

-الحكومة الإلكترونية مشروع غير قابل للاستنساخ أو التقليد ، وإنما هو نظام يقوم على إستراتيجية واضحة تتضمن الأهداف التي تراعي خصوصيات المجتمع واحتياجات والإمكانيات المتوفّرة وهذا لزيادة نجاح فرص المشروع.

- تبذل الجزائر جهودا كبرى منذ سنوات من أجل توفير البنية التحتية للحكومة الإلكترونية، لكن عدم استكمال البرامج الكبرى مثل تعميم التدفق السريع وتوفير الحماية القانونية والإطار التشريعي و التنظيمي وتوفير الإطارات المدربة لتنفيذ المشروع كلّها عوامل أدت إلى عدم نجاح مخطّط الحكومة الإلكترونية في الجزائر في الآجال المحددة له.

- ان تقديم العديد من المؤسسات العمومية في الجزائر بعض الخدمات الإلكترونية للمواطنين كالخدمات المالية لمؤسسة بريد الجزائر والبنوك وخدمات قطاع العدالة الإلكترونية كخدمة صحيفة السوابق العدلية وخدمة بطاقة الشفاء وخدمات قطاع التعليم وغيرها ولكن المواطن الجزائري وقطاع الأعمال يطمحان إلى خدمات أكثر ما يبين أنّ تطبيقات الحكومة الإلكترونية بالجزائر مازالت في المراحل الأول على الرغم من انها تملك إمكانيات بشرية ومادية وحسن استغلالها ستكون له الآثار الإيجابية على مشروع الحكومة الإلكترونية.

- يتوقّف نجاح مشروع الحكومة الإلكترونية على التعريف به وبمزاياه خاصة في بيئة اجتماعية له مواقف سلبية من التكنولوجيا الحديثة للاتصال ولاسيما الانترنت وهذا من خلال حملات التوعية والدعاية.

- تأخر استعمال البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وانتشار أمية الحاسوب بالجزائر أدى إلى اتساع الفجوة الرقمية والتي تعتبر من تحديات الحكومة الإلكترونية.

- تعميم الانترنت ذات التدفق السريع لضمان جودة الاتصال وسرعته وتحسين نوعية الخدمة الإلكترونية، وتوفير مجانية الانترنت لاسيما في قطاع التعليم والصحة.

- تكثيف حملات التوعية بأهمّية التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال، وما تقدمه من فوائد للأفراد والمؤسسات وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في هذا المجال .

- الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره الأداة التي تساهم في تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية عن طريق برامج التكوين المكثفة والتدريب والتوعية للموظّفين والقيادات الإدارية، وبالمواطن باعتبار أنّ مشروع الحكومة الإلكترونية موجهة له بالأساس ونجاح هذا المشروع مرتبط بوعي المواطن به وتفاعله معه .

6. قائمة المراجع:

1.6- الكتب :

- الهوش ابوبكر محمود ، **الحكومة الالكترونية الواقع والافاق** ، الطبعة الاولى ، القاهرة : مجموعة النيل العربية للنشر ، 2006 .

- هشام محمود إبراهيم ، **كيفية التحول الى نظام الحكومة الالكترونية نموذج تطبيقي مقترح** ، القاهرة : مركز الخبرات المهنية للإدارة 2016 .
- أسامة احمد المناعسة ، **الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق ،** عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2013 .
- Karen layne A , and Jungow Lee B , **Developing fully E-gouvernemment a four stage model** ,Government information quarterly 18 , 2001.

-2.6 المداخلات:

- العربي عبد القادر ، **تحديات التحول الى الحكومة الالكترونية في الجزائر ، الملتقى الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية** ،معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لخميس مليانة ،13-14 مارس 2012.
- محمد يدو ، **مداخلة بعنوان التجربة البيومترية في الجزائر** ، الملتقى الدولي حول متطلبات ارساء الحكومة الالكترونية في الجزائر ، جامعة البليدة يومي13 ، 14 ماي2012

-3.6 القوانين :

- القانون 10-05 المؤرخ في 20 جوان 2005 المعدل والمتمم للأمر رقم 75 – 58 المتضمن القانون المدني ، الجريدة الرسمية عدد 44 بتاريخ 26 جوان 2005.
- القانون رقم 15 - 04 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتضمن تحديد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين ، الجريدة الرسمية العدد 06 بتاريخ 10فيفري 2015 .
- المرسوم التنفيذي رقم 07 – 162 المؤرخ في 30 ماي 2007 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 09 ماي 2001 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية و واللاسلكية ، خدمات التصديق الإلكتروني لنظام الرخصة ، الجريدة الرسمية عدد37 بتاريخ 07 جوان 2007.

-4.6 مواقع الانترنيت:

- الموقع الرسمي لوزارة الداخلية الجماعات المحلية وتهيئة العمرانية متاح على الرابط التالي : http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/

7. هوامش:

(01) Karen layne A , and Jungow Lee B , **Developing fully E-gouvernemment a four stage model** ,Government information quarterly 18 , 2001, p122

(2) الهوش ابوبكر محمود ، **الحكومة الالكترونية الواقع والافاق** ، الطبعة الاولى ، القاهرة : مجموعة النيل العربية للنشر ، 2006 ، ص 27

3 بلعربي عبد القادر ، **تحديات التحول الى الحكومة الالكترونية في الجزائر ، الملتقى الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية** ،معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لخميس مليانة ،13-14 مارس 2012 ، ص 3.

4 هشام محمود إبراهيم ، كيفية التحول الى نظام الحكومة الالكترونية نموذج تطبيقي مقترح ، القاهرة : مركز الخبرات المهنية للإدارة 2016، ص 36 .

5 أسامة احمد المناعسة ، **الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق ،** عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2013 ، ص 50 .

6 محمد يدو ، **مداخلة بعنوان التجربة البيومترية في الجزائر** ، الملتقى الدولي حول متطلبات ارساء الحكومة الالكترونية في الجزائر ، جامعة البليدة يومي13 ، 14 ماي 2012 ، ص 12

7 نفس المرجع السابق .

8 نفس المرجع السابق .

9 الموقع الرسمي لوزارة الداخلية الجماعات المحلية وتهيئة العمرانية متاح على الرابط التالي : http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/

10 نفس المرجع السابق